



OPEN SOCIETY INSTITUTE

مؤسسة المجتمع المنفتح

مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-المكتب الإقليمي العربي

إجتماع الإستراتيجية:

حقوق العمال الوافدين في لبنان والأردن

تقرير ملخص

20- 21 أيار 2009

فندق كمبنسكي، البحر الميت،الأردن

تم إعداد هذا التقرير بالنيابة عن مبادرة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من قبل إليزابيث فراننز

3	عن مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤسسة المجتمع المنفتح
4	الملخص التنفيذي
7	جلسات الحوار والمناقشة
7	الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية والتقاضي الإستراتيجي
9	مناصرة إجراء إصلاحات على مستوى السياسات
10	تفعيل أجندة حقوق النساء
11	الاستخدامات الفعالة لوسائل الإعلام التقليدية
12	الإستخدامات المبتكرة لوسائل الإعلام الجديدة
13	قصص نجاح وفوائد التعاون الإقليمي والدولي
13	تكتيكات خلافة لإجراءات فعالة ومستدامة في المجتمع المدني
14	جلسات مجموعات العمل
14	المجموعة العمل الأولى: المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة
15	مجموعة العمل الثانية: إعداد إستراتيجيات لأنشطة المناصرة
16	مجموعة العمل الثالثة: الاستخدامات الفعالة لوسائل الإعلام
17	ملاحظات ختامية
18	توصيات للمنظمات غير الحكومية

عن مبادرة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمؤسسة المجتمع المنفتح

تهدف مبادرة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى خلق ديموقراطيات تتسم بالحيوية والتسامح تكون فيها الحكومات مسؤولة أمام شعوبها.

لمحة تاريخية وهيكلية

بدأت مؤسسة المجتمع المنفتح أعمالها في المنطقة منذ عام 2003. وتركز مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالأساس على العالم العربي، حيث يوجد للمؤسسة مكتب تمثيلي مسجل في الأردن ويعمل طاقمه في عمان. وتمتلك المؤسسة محفظة منح سنوية مخصصة للمنطقة بقيمة 6 ملايين دولار أمريكي.

أولويات البرنامج

تقوم مبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتقديم الدعم للمشاريع المبتكرة في أربع مجالات رئيسية:

- الحقوق والحكم الرشيد
- الإعلام وتكنولوجيا المعلومات
- الشباب والمعرفة
- الفنون والثقافة

وبالإضافة إلى نشاطها التقليدي بتقديم المنح، تقدم المبادرة المساعدة لاحتضان المشاريع الجديدة وذلك من خلال توفير التمويل المبكر والإستشارات.

معلومات الإتصال

المكتب الإقليمي العربي- مؤسسة المجتمع المنفتح

العنوان البريدي:

ص.ب. 35277

عمان 11180

الأردن

العنوان:

مركز فرح عبيدون

6 شارع محمود الكرمي- الطابق الثاني

عمان، الأردن

هاتف: 00962(6) 5827395

فاكس: 00962 (6) 5829257

لمزيد من المعلومات حول أنشطة وبرامج المنح التابعة لمؤسسة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: www.osimena.org أو الإتصال بنا على العناوين أعلاه، أو إرسال بريد إلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني info@osimena.org التالي:

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى أكثر مناطق العالم استضافة للعمالة المهاجرة. وكما تثبت العديد من التقارير التي تعدها جهات دولية ومنظمات حقوق الإنسان، فإن الكثير من هؤلاء الوافدين عرضة بشكل كبير لأشكال الإساءة والاستغلال. وتشتمل أكثر المشاكل شيوعاً على الإمتناع عن دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر، وفرض قيود على الحركة والاتصال، بالإضافة إلى الإساءة الجسدية واللفظية والجنسية، والإحتجاز التعسفي. وعند وقوع مثل تلك الإساءات، لا يجد معظم هؤلاء الوافدين أماكن يلجأون إليها طلباً للحصول على المساعدة والتعويض القانوني. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية من قبل الكثير من الحكومات في المنطقة سعياً لتحسين الإطار التنظيمي الذي يحكم معاملة الوافدين، لكن لا تزال هنالك فجوة كبيرة بين الإصلاح التشريعي والتطبيق الكفء لهذه التشريعات. إن هنالك حاجة ماسة لضمان صيانة حقوق الوافدين بصورة كافية من الناحية العملية. وفي ضوء ذلك، اعتبرت مبادرة مؤسسة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قضية حقوق العمال الوافدين كأحدى أولوياتها في مجال الحقوق والحكم الرشيد.

وبالاعتماد على الأنشطة التي أطلقت في 2006، فقد قام المكتب الإقليمي العربي بوضع خارطة للقضايا والأطراف ذات الصلة، وعقد عدة اجتماعات مع ممثلين عن منظمات محلية ودولية في كل من الأردن ولبنان، حيث شهدت البلدان اهتماماً متزايداً من قبل المنظمات غير الحكومية بهذه القضية. ومن بين القضايا التي أثارها النقاشات حقيقة أنه ومع تزايد عدد المنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع هذه القضية، فإن الحاجة تبرز إلى إيجاد المزيد من التنسيق والاتصال بين مختلف الأطراف.

ونظراً لأهمية هذه القضية، فقد قامت مؤسسة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعقد اجتماع إقليمي ما بين 20-21 أيار في البحر الميت. وقد حضر الاجتماع ممثلون عن 20 منظمة مجتمع مدني معظمها من لبنان والأردن مع مشاركة عدة منظمات من دول المنطقة. ومكن الاجتماع المشاركين من التشارك في خبراتهم، وبحث أبرز العوائق التي تواجه عملهم، والبحث عن أفكار للقيام بتدخلات جديدة ترمي إلى تعزيز حقوق الوافدين. وقد تم خلال الاجتماع التركيز على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي:

1. زيادة وصول الوافدين إلى العدالة عبر تقديم المساعدة القانونية وتطوير التقاضي الإستراتيجي.
2. تعزيز دور وسائل الإعلام في زيادة الوعي وتوفير المعلومات.
3. تحسين حملات المناصرة للتأثير على السياسات الحكومية والرأي العام.

واشتمل الاجتماع على عروض فردية بالإضافة إلى جلسات مجموعات عمل ركزت على إيجاد حلول عملية. كما تم تزويد المشاركين بدليل مصادر أعدته مؤسسة المجتمع المنفتح لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد احتوى الدليل على مواد مرجعية تضمنت إيجازاً عن آخر المستجدات المتعلقة بالعمال الوافدين في الأردن ولبنان، إضافة إلى قائمة أبحاث وتعليقات حول العمال الوافدين في المنطقة العربية.

وكان هذا الحدث الأول من نوعه في المنطقة من حيث تركيزه بشكل خاص على طرق شمول القانونيين ووسائل الإعلام في نطاق جهود المنظمات غير الحكومية الرامية إلى زيادة الوعي وإحداث التغيير المنشود. وشكل الاجتماع فرصة نادرة للمنظمات والقانونيين والصحفيين والنشطاء على الصعيدين المحلي والدولي بغية القيام بشكل جماعي بوضع طرق إستراتيجية لحماية حقوق الوافدين. وتم إبداء اهتمام خاص بالمشكلات التي يواجهها المهاجرون الذين يقومون بالأعمال المنزلية نظراً لأن هؤلاء يشكلون الجانب الأبرز من قضايا المشاركين في الاجتماع. رغم ذلك، تم الإتفاق على أهمية إبداء اهتمام أكبر بالوافدين في القطاعات الأخرى. كذلك، تعتبر العديد من الإستراتيجيات التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع قادرةً على التطرق إلى قضايا تتعلق بالقطاعات الأخرى للتوظيف.

وقد أثرى المشاركون الاجتماع بمناقشاتهم والتي نتج عنها أفكار خلاقة تسهم في إعداد تدخلات محتملة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى التطرق إلى هذه المشكلة من جوانب مختلفة. ويتمثل الجانب الأول في تشجيع إجراء إصلاحات قانونية بارزة والتنفيذ الفعال للقوانين والسياسات الحالية التي تنظم أحوال العمال الوافدين. أما الجانب الثاني فيتعلق بتقديم المساعدة والدعم القانوني، وباستغلال وسائل الإعلام بصورة أفضل بهدف إشراك الرأي العام وتقديم المعلومات. ويجب أن يتضمن ذلك إيجاد طرق لجذب شركاء جدد، بما في ذلك المهاجرون أنفسهم، وإشراكهم في أنشطة الاتصال والمناصرة. كما شددت المناقشات على الأهمية الكبيرة لبناء تحالف وأبرزت الطرق التي تستطيع من خلالها المنظمات المعنية بقضية الوافدين تعزيز جهودها من خلال تجميع المعلومات والعمل بصورة جماعية.

يقدم هذا التقرير لمحة عامة حول أبرز النقاط التي تمت مناقشتها على مدار يومين من الاجتماعات، ابتداءً بمجموعة من جلسات الحوار والنقاش وخطط عمل أعدتها المشاركون. وعلى الرغم من عدم إعداد برنامج عمل تفصيلي للإجراءات المستقبلية، فإن من المأمول أن تساعد الأفكار المطروحة في هذه الوثيقة المنظمات في تصميم وتقييم خياراتها بغية تعزيز حقوق العمال الوافدين.

المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

تم تخصيص هذه الجلسة لمناقشة سبل زيادة توفر وفعالية المساعدة القانونية المقدمة إلى العمال الوافدين بغية ضمان وصولهم إلى العدالة. وفي الوقت الحالي، وصل عدد قليل نسبياً من القضايا التي رفعها عمال مهاجرون بخصوص الإساءة والاستغلال إلى قاعة المحكمة.

وقدم كل من الأنسة نجلا شهدا من كاريتاس لبنان- مركز الأجانب والمحامي رولاند طوق عرضين بحثاً سبل توفير المساعدة القانونية للمهاجرين في لبنان، وكيف تطورت هذه المساعدة عبر السنين والتحديات التي يواجهها المحامون اليوم. وتضم هذه التحديات الاتهامات المضادة الباطلة التي يلقيها أصحاب العمل ضد الوافدين الذين يتقدمون بشكاوى، والحجم الهائل من الدلائل المطلوبة لإثبات أنه قد تم انتهاك حقوق الوافدين، وطول مدة الإجراءات القانونية وارتفاع تكاليفها. كما قدم السيد عاطف المجالي من المركز الوطني لحقوق الإنسان والسيد هيثم الأزري من مركز "تمكين" للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان عرضين حول الجهود الرامية إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة القانونية للوافدين في الأردن. وبالإضافة إلى مواضيع أخرى، فقد تحدثنا عن مبادرات لتوفير التدريب والخبرات لتمكين المحامين من الترافع بنجاح بخصوص قضايا الوافدين.

وقد نتج عن المناقشات تقديم بعض التوصيات الرئيسية ومنها:

- تحسين شروط عقود التوظيف التي يتم على أساسها استخدام الوافدين.
- توسيع التغطية القانونية للعاملين بدون عقد، على الرغم من أن هذا التوظيف، وإن كان شائعاً، لا يعد قانونياً.
- تحسين التنسيق بين مختلف مقدمي المساعدة القانونية، ووسائل الإعلام، والأطراف الفعالة الأخرى بغية زيادة الوعي حول الخدمات الحالية وتشجيع التعاون في حل القضايا وإحالتها.
- منح القانونيين فرصاً للتنمية المهنية وبناء القدرات.
- القيام بمناصرة إنشاء محاكم خاصة مخصصة للإستماع إلى قضايا العمال الوافدين ذات إجراءات سريعة لتجنب التأخير والترحيل.
- التأكيد على ومناصرة حقوق الوافدين في طلب الإستشارة في جميع مراحل الإجراءات القانونية، بما في ذلك الإحتجاز في فترة ما قبل المحاكمة والتحقيقات.

المناصرة

هدفت جلسة الحوار والمناقشة هذه إلى البحث في سبل توسيع وتعميق المنظمات لأنشطة المناصرة بالاعتماد على الدروس المستفادة من الحملات السابقة. ومن بين النقاط الرئيسية التي أثرت خلال النقاش أن معظم الإصلاحات التشريعية التي تم إقرارها والمتعلقة بالعمال الوافدين لم تطبق إلى حد الآن. وهناك حاجة ليزد المزيد من الجهود لضمان تطبيق هذه السياسات بنجاح على المستوى العملي. وقدمت كل من سيميل إيسم من منظمة العمل الدولية ونديم حوري من منظمة هيومان رايتس ووتش عرضين تناولوا الإستراتيجيات التي استخدمت للتطرق إلى المشكلات والتأثير على السياسات الحكومية والرأي العام فيما يتعلق بالوافدين في لبنان. ومن الأمثلة على ذلك عملية الحوار السياسي خلال السنوات الخمس الماضية والتي أفضت إلى صياغة عقد موحد للوافدين العاملين في المنازل ومرسوم جديد لمراقبة وتنظيم وكالات التوظيف الأهلية.

كما ناقش المتحدثون طرقاً مبتكرة تستطيع من خلالها المنظمات لفت الإنتباه إلى القضية من خلال إطلاق حملات توعية منخفضة التكاليف وتوسيع قواعد الدعم من خلال التواصل مع مكونات أخرى في المجتمع. وفي هذا الصدد، يمكن تشجيع طلبية الجامعات، وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، والنقابات العمالية للتطرق إلى هذه القضية. ويتعلق أحد الأهداف المهمة طويلة المدى بخصوص حماية وتشجيع حقوق الوافدين بالحاجة إلى تشجيع الحشد الشعبي لدى العمال الوافدين. وقد يتضمن ذلك تشكيلهم لنقابات خاصة بهم أو المشاركة في النقابات القائمة سواء في دولهم أو الدول المستضيفة. وعلى صلة بهذا الموضوع، اقترحت هذه الجلسة عدداً من الأفكار حول شمول الوافدين كأطراف في أنشطة المناصرة والإتصال بكافة مجتمع ومدربين وعمال اجتماعيين.

وقد نتج عن المناقشات تقديم بعض التوصيات الرئيسية ومنها:

- زيادة الجهود لإعداد آليات مراقبة بغية ضمان التنفيذ الفعال للسياسات الرامية إلى حماية حقوق الوافدين.
- زيادة توثيق حالات الإساءة لإظهار مدى الانتهاكات لحقوق الوافدين ومراقبة تنفيذ الإصلاحات.
- ادماج القضايا المهمة للوافدين ضمن النقاشات وأجندة التغيرات الإجتماعية وشمول أطراف جدد كشركاء إستراتيجيين من أجل توسيع قاعدة دعم حقوق الوافدين.
- اتخاذ خطوات لضمان وجود نقابات تمثل الوافدين في الدول المستضيفة ومنحهم حق التصويت والوصول إلى وظائف صنع القرار داخل النقابات.

- دعم إشراك العمال الوافدين في أنشطة المناصرة والاتصال وتمكين قادة مجتمع الوافدين والشبكات غير الرسمية. وكجزء من هذا العمل، تشكل الحرية النقابية إحدى الإجراءات ذات الأولوية.

وسائل الإعلام

تم تنظيم جلستي حوار ومناقشة حول وسائل الإعلام بغية التحقق من سبل تشجيع تغطية إعلامية أفضل لقضايا حقوق الوافدين والبحث في طرق شمول الإستراتيجيات الإعلامية في أنشطة حملات المنظمات غير الحكومية. وعرض الصحفيان المخضرمان عمر نشابي من صحيفة الأخبار اللبنانية وداود كتاب من شبكة الإعلام المجتمعي في الأردن أفكاراً حول كيفية توسيع المنظمات غير الحكومية للروابط مع الصحافة وإشراك الصحفيين المحليين بصورة أفضل لزيادة الاهتمام الإعلامي. كما ناقشا كيفية التغلب على العوائق التي قد يواجهها الصحفيون والمحررون في تغطية هذه القضية.

كما ناقشت جلسة حوار ومناقشة ثانية الاستخدامات المبتكرة لأنواع الأخرى من وسائل الإعلام. وفي هذا الإطار، تم تقديم عرضين من قبل نارادا ويجيسوريا من تلفزيون "نيث" حول برامج تلفزيونية تبث على القنوات الفضائية مخصصة للعمال الوافدين السريالانكيين ونيكولاس ماكجيهن من الموقع الإلكتروني "ما في واسطة" حول استخدام شبكة الإنترنت لزيادة الوعي وجذب الانتباه إلى محنة العمالة الوافدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقرن المشاركون ما بين فعالية العديد من أنواع وسائل الإعلام في الوصول إلى أصحاب العمل، والعمالة، والعمال الوافدين. كما بحثوا سبل استخدام وسائل الإعلام لتقديم الخدمات إلى الوافدين وبناء مجتمع وافرين فعال.

وقد نتج عن المناقشات تقديم بعض التوصيات الرئيسية ومنها:

- إعداد إستراتيجيات اتصال للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من العمل بصورة أفضل مع الصحفيين واستخدام وسائل الإعلام بشكل فعال.
- توظيف الإبداع لجذب المزيد من الاهتمام الإعلامي المحلي والدولي.
- تعزيز استخدام وسائل الإعلام الجديدة والفيديو للتأثير على الرأي العام وتوسيع نطاق الوعي.
- البحث في استغلال وسائل الإعلام في دول الوافدين لتشجيع الفعالية، وتوفير معلومات أساسية، وحشد البناء المجتمعي.
- زيادة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال قضايا الوافدين وبين وسائل الإعلام الحالية لمجتمعات الوافدين.

تعد هذه مقتطفات بسيطة من النقاط التي شدد عليها المشاركون خلال اجتماع الإستراتيجية. ويوضح الجزء المتبقي من التقرير أدناه التوصيات وتحدد المشكلات التي تواجهها المنظمات والأفراد العاملين في هذا المجال. كما أنه يعرض وصفاً عاماً لمختلف النهج المستخدمة حتى الآن لتشجيع حقوق الوافدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الوصول إلى العدالة والمساعدة القانونية والتقاضى الإستراتيجي

أتاحت هذه الجلسة للمشاركين إمكانية البحث في التجارب التي توفر المساعدة القانونية للعمال الوافدين في لبنان والأردن والتحديات أمام القيام بذلك. وقد تضمن ذلك تقديم خدمات مباشرة، ومبادرات لتدريب المحامين وإيجاد مصادر لهم، بالإضافة إلى جهود إجراء التقاضى الإستراتيجي. وقد ناقش المتحدثون في الجلسة أبرز العوائق التي أعاقت توفير المساعدة القانونية حتى الآن، بما في ذلك قلة الموارد والتمويل، والعوائق أمام كسب الوصول إلى الزبائن والتواصل معهم، وجمع الأدلة لدعم إدعاءات الإساءة أو سوء المعاملة أو الامتناع عن دفع المستحقات، والتحديات على صعيد القضاء. كما ناقش المشاركون أيضاً أوجه القصور في الخدمات المقدمة حالياً، والبدائل العديدة المستخدمة، وأفكاراً حول كيفية التغلب على المشكلات.

نجلا شهيدا، كارياتاس لبنان- مركز الأجانب (لبنان)

قدمت الأنسة نجلا شهيدا وصفاً عاماً حول الخدمات التي يقدمها المركز والتي تتضمن توفير مأوى لضحايا الإساءة، وتوظيف فريق من العمال الاجتماعيين الذين يحولون القضايا إلى وحدة المساعدة القانونية، وتفعيل الخط الساخن للإستشارات. وتجري منظمة كارياتاس أبحاثاً حول قضايا متعلقة بالعمال الوافدين، بما في ذلك دراسات حول مواقف وممارسات أصحاب العمل فيما يتعلق بالعمال الوافدين في المنازل. وتساعد هذه الأبحاث في توفير المعلومات لحملات زيادة الوعي وأنشطة المناصرة. كما تشارك المنظمة في اللجنة التوجيهية المؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية التي تناصر وضع إطار سياسة لتنظيم توظيف العمال الوافدين في المنازل في لبنان. وفي 2005، قامت المنظمة بعقد اتفاقية شفوية مع مديرية الأمن العام يسمح بموجبها للمحامين والعمال الاجتماعيين التابعين للمنظمة بالتواجد في مركز احتجاز الأجانب في بيروت والمحتجزين بسبب تجاوزات تتعلق بتأشيرة العمل. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم يتم جعلها رسمية بشكل خطي، إلا أن سمحت لمنظمة كارياتاس بتقديم الإستشارة والدعم والمساعدة القانونية للمحتجزين. وقد ضمن محامو المنظمة التواجد أثناء جلسات التحقيق مع الوافدين من قبل مديرية الأمن العام. وترتبط إحدى العوائق الرئيسية أمام توفير المساعدة القانونية بحقيقة أنه عندما يقوم العمال بتقديم شكاوى حول الإساءة أو سوء المعاملة، يقوم أصحاب العمل في الغالب بتقديم اتهامات مضادة، مما يؤدي إلى احتجاز الوافدين. ولا يتعاطف العديد من القضاة من إدعاءات الوافدين ويفترضون في الغالب أن الوافد مذنب أو يستحق سوء المعاملة.

عاطف المجالي، المركز الوطني لحقوق الإنسان (الأردن)

استعرض عاطف المجالي عمل المركز الوطني لحقوق الإنسان، وهو منظمة مستقلة غير ربحية تقوم بمراقبة وتوثيق واستلام الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الأردن. ويقدم المركز المساعدة القانونية، ويعقد برامج تدريبية حول معايير حقوق الإنسان، ويصدر تقارير دورية حول وضعية حقوق الإنسان في الأردن. وقد ركزت التقارير التي أصدرها المركز حديثاً على قضية العمال الوافدين. كما يقوم المركز بحشد الدعم لإجراء إصلاحات على مستوى السياسة والتشريعات. وتتضمن أبرز العوامل التي تمنع الوافدين من طلب المساعدة القانونية الخوف من الاحتجاز أو الترحيل. وتوجد حاجة ماسة لتوفير المزيد من مصادر المساعدة القانونية للوافدين في الأردن.

هيثم الأزري، "تمكين" (الأردن)

تحدث هيثم الأزري عن منظمة "تمكين" التي تأسست حديثاً والتي تشجع حقوق الإنسان في كافة قطاعات المجتمع الأردني. وقد أطلقت المنظمة العديد من المشاريع المتعلقة بالعمال الوافدين. وقامت بإعداد دليل إجرائي لتمثيل الوافدين الذين انتهكت حقوق الإنسان لديهم. كما عقدت المنظمة دورة تدريبية للمحامين والذين اختير بعضهم للعمل في وحدة المساعدة القانونية المشكلة حديثاً. وقد تولت الوحدة عدداً من القضايا التي تمت فيها مصادرة جوازات سفر العمال بصورة غير قانونية من قبل أصحاب العمل. وفي هذا السياق، نجحت المنظمة مؤخراً في استعادة جوازات سفر 52 وافد مصري تم احتجازها من قبل أحد أصحاب العمل. كما تقوم منظمة "تمكين" بتمثيل الوافدين الذين لم تدفع أجورهم من قبل المصانع التي تم إغلاقها بداعي الإفلاس. وتتضمن التحديات تواجه "تمكين" صعوبة الوصول إلى الوافدين العاملين في القطاع المنزلي والاتصال مع الزبائن الذين لا يتحدثون اللغة العربية.

رولاند طوق، محامي (لبنان)

يمتلك رولاند طوق خبرة واسعة في تمثيل العمال الوافدين أمام المحاكم اللبنانية. وقد قدم وصفاً عاماً تاريخياً حول تقديم المساعدة القانونية للعمال الوافدين في لبنان منذ التسعينيات. وأشار إلى وجود العديد من التحديات أمام المحامين ومن بينها الحاجة إلى تقديم أدلة كثيرة لإثبات شكاوى الوافدين، وصعوبة الحصول على الدلائل من الأطباء الشرعيين لتوثيق الإساءة، وحقيقة أن القضايا أمام المحاكم تأخذ وقتاً طويلاً. ويجد الوافدون في الغالب صعوبة في دعم أنفسهم خلال الإجراءات القانونية ويقعون عرضة للاحتجاز. ونظراً إلى هذه الصعوبات، سعى المحامون في لبنان إلى إتباع إستراتيجيات بديلة خارج نطاق المحاكم. وذكر رولاند أن هنالك حاجة للتدخل بغية توعية القضاء بالمشكلات الرئيسية التي تواجه العمال الوافدين. ويشكل قانون العقوبات رادعاً قوياً أمام ممارسات الإساءة مقارنة بالقانون المدني كونه ينص على عقوبات أشد، لكن القضاة لا يميلون إلى التعاطف مع الوافدين، ويصعب في الغالب إقناعهم بأن تصرفات صاحب العمل تشكل جريمة جزائية. كما توجد حاجة لمزيد من التنسيق بين السفارات ومقدمي المساعدة القانونية.

أبرز النقاط

بعد تقديم العروض، قدم المشاركون الملاحظات التالية حول أبرز التحديات والاقتراحات حول توفير المساعدة القانونية:

خدمات المساعدة القانونية

- تبادل المشاركون العديد من وجهات النظر حول نقاط القوة والضعف في خدمات المساعدة القانونية المقدمة حالياً. وأشارت النقاشات إلى عدم وجود اتصالات منتظمة بين العديد من المنظمات التي توفر المساعدة القانونية، وبالتحديد في الأردن. كما لا تمتلك المنظمات غير الحكومية والأطراف الفعالة الرئيسية دائماً معلومات كافية حول الخدمات الحالية. ويمكن تحسين عملية التبادل بين العديد من المنظمات.
- يمكن استغلال وسائل الإعلام بصورة أفضل للإعلان عن الخدمات المتوفرة. وقد تكون الإذاعات المجتمعية إحدى وسائل القيام بذلك. وتوجد أيضاً حاجة لمزيد من التنسيق بين المحامين ووسائل الإعلام بغية نشر انتهاكات حقوق الإنسان.
- حتى الآن، تتم تغطية القضايا التي يتهم فيها الوافدون بارتكاب جرائم بصورة أكبر مقارنة مع القضايا التي يقدم فيها هؤلاء الوافدين شكاوى أو التي يثبت فيها براءتهم. كما يجب أيضاً إبراز الأحكام التي تصدر في صالح الوافدين. وفي إحدى القضايا التي تم التعامل معها مؤخراً في لبنان، قرر القاضي أن العنف قد استخدم للحصول على اعترافات من عامل مصري محتجز، ولا تزال هنالك العديد من القضايا المشابهة التي بحاجة إلى معالجتها. كما يجب زيادة الوعي لدى المحامين والقضاة حول القضايا السابقة المشابهة.
- في لبنان، يسمح لمحامى منظمة كاريتاس بالتواجد أثناء التحقيقات التي تتم في مديرية الأمن العام، لكن لا يوجد ما ينص على إمكانية تواجد محامين آخرين. ويجب أن يمتلك جميع المحامين الحق في التواجد أثناء التحقيقات. أما في الأردن، فيسمح للمحامين بالتواجد استناداً إلى قانون العقوبات، لكن تتم أحياناً إعاقتهم من قبل مسؤولي الأمن العام.
- تتطلب قضايا الوافدين الكثير من المال والوقت. وقد يساعد إنشاء محكمة خاصة مخصصة للتعامل مع قضايا الوافدين من العملية. كما يسمح إنشاء صناديق مؤسسية للمساعدة القانونية للمحامين بتقديم خدماتهم بالمجان أو بتأعب مخفضة.
- يحتاج القانونيون إلى المزيد من المعلومات والمصادر والإتصال حول التشريعات الحالية القابلة للتطبيق على أرض الواقع.
- هنالك حاجة لتنوعية القضاء حول المشكلات التي يواجهها العمال الوافدون وحقوقهم بموجب القانون.
- لا يتم تنفيذ القوانين والأنظمة التي تحكم عمل وكالات التوظيف بالشكل الكافي. ويجب اتخاذ المزيد من الإجراءات القانونية بحق الوكالات المخالفة.

الإصلاح القانوني

- لا توجد فقط حاجة لتعزيز توفير المساعدة القانونية استجابة للإساءات، بل أيضاً لتحسين الظروف القانونية والتعاقدية التي يعمل بموجبها الوافدون بغية منع هذه الإساءات. وتعاني عقود التوظيف الحالية من العديد من أوجه القصور حيث أنها لا تغطي العمال الوافدين في المنازل الحق في مغادرة مكان العمل وتفرض عليهم تقديم العديد من الدلائل مقارنة بأصحاب العمل.
- يمثل الخوف من الترحيل أحد أكبر العوائق أمام وصول الوافدين إلى النظام القضائي. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام بهذه القضية.
- لا توجد تغطية قانونية لمن يهربون من منازل أصحاب العمل. كما يجب توسيع التغطية القانونية لتشمل العمال الوافدين في المنازل والذين لا يعملون بعقود وقيمون بصورة مستقلة.
- تتكرر حالات الإمتناع عن دفع المستحقات بسبب عدم توفر المال لدى صاحب العمل. ويمكن تجنب هذه المشكلة من خلال الطلب من أصحاب العمل تقديم كشف بالدخل الشهري.

الإحتجاز

- تعتبر الظروف الحالية في مركز احتجاز مديرية الأمن العام في بيروت غير مقبولة. حيث يعاني المركز من الاكتظاظ ورداءة الجو وعدم دخول أشعة الشمس إلى الغرف. وتبذل جهود حالياً لبناء مرفق جديد.
- تشكل الفجوة في الإتصالات مشكلة رئيسية بين أصحاب العمل والوافدين، بالإضافة بين الوافدين والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات ذات الصلة. وفي إطار الجهود لمعالجة هذه القضية، تم إعداد كتيب يحتوي على عبارات باللغة العربية. وقد قامت منظمة كاريتاس بتعيين وافدين كجزء من كادر الدعم لتقديم المساعدة عن طريق الترجمة الفورية.
- تعد قلة المترجمين الفوريين مشكلة بالنسبة للوافدين المحتجزين أو المسجونين بسبب جرائم مزعومة. وقد أدى هذا الأمر في بعض الأحيان إلى تقديم الوافدين اعترافات خاطئة.

هدفت جلسة الحوار والمناقشة هذه إلى البحث في حملات المناصرة التي أطلقت حتى الآن في كل من الأردن ولبنان واستشارة الأفكار حول طرق جديدة للتأثير على السياسات الحكومية والرأي العام. وتطرق النقاش إلى طرق جذب الأطراف لمزيد من الاهتمام حول هذه القضية، وإطلاق حملات توعية منخفضة التكاليف، وتوسيع وتعميق قواعد الدعم من خلال التواصل مع مكونات أخرى في المجتمع، على سبيل المثال عن طريق تشجيع طلبة الجامعات، وجماعات حقوق الإنسان، والمنظمات النسائية، والنقابات العمالية للتطرق إلى هذه القضية. كما أبرز النقاش الدور الهام في تشجيع العمال الوافدين على الإخراط في أنشطة المناصرة والإتصال، كما تم اقتراح سبل للقيام بذلك.

سيميل إيسم، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية (لبنان)

ناقشت سيميل إيسم فيلمين وثائقيين حول العمال الوافدين في المنازل وأرباب عملهم اللبنانيين، حيث تم إنتاج الفيلمين واستخدامهما لأغراض زيادة الوعي والمناصرة. ويثير الفيلم الذي أنتج مؤخراً بعنوان "خادمة في لبنان 2: أصوات من المنزل" أسئلة حول شروط توظيف العمال الوافدين في المنازل ويشير على الحاجة للاعتراف بحقوقهم كعمال. وقد تم خلال الإجتماع عرض فيديو كليب مختصر مدته 10 دقائق عن الفيلم. وتم تنزيل هذه الكليبات على شبكة الانترنت ومشاهدتها بشكل واسع من قبل منظمات العمال الوافدين في الدول الأم¹. كما أشارت سيميل إلى العديد من النقاط حول أولويات أنشطة المناصرة. وأضافت أن الخطوات القانونية المتحققة يجب أن تراقب عن كثب لضمان تنفيذها وتجنب أي تراجع من قبل الأطراف الفعالة (وكالات التوظيف الأهلية، أصحاب العمل،... الخ.) وتتضمن الأدوات التنفيذية التي استخدمت بشكل ناجح في الدول الأخرى والتي تتضمن تشكيل لجان مراقبة، وبطاقات تقارير حكومية، ومسوحات للرأي العام. كما أن من المهم جداً دعم النهج التشاركية التي تشجع إشراك العمال الوافدين في الأنشطة الشعبية وأنشطة المناصرة. إضافة لذلك، يجب إشراك النقابات العمالية في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، قامت نقابات العمال في ماليزيا بالتوقيع على اتفاقيات مع النقابات في اندونيسيا لتوسيع عضويتها لتشمل العمال الاندونيسيين الوافدين في ماليزيا. كما قام العمال الوافدون في المنازل بإنشاء نقابات خاصة بهم في أمثلة أخرى سواء في الدول الأم أو المستضيفة. وفي البحرين، قام المواطنون البحرينيون بتشكيل نقابة كادرها من العمال الوافدين والتي تعمل على حماية حقوق العمال الوافدين. ويمكن التفكير في جميع هذه الأمثلة بغية تعديلها وتطبيقها في لبنان والأردن. ويجب أن يفهم توظيف العمال الوافدين للعمل في المنازل في ضوء الأزدراء داخل المجتمع للعمل في المنازل والأزمة المتنامية حول توفير الرعاية الاجتماعية في المنطقة. حيث أدت التحولات السكانية والتغير في أنماط العمل إلى تزايد الحاجة للرعاية الاجتماعية والتي لا يمكن تلبيتها محلياً من خلال خدمات متاحة وسهلة الوصول وذات نوعية جيدة. ويتم القيام بمعظم الأعمال المأجورة من قبل العمال في المنازل، والتي بغير ذلك تتم من قبل أفراد العائلة بالمجان. وتتطلب كلا المجموعتين رعاية اجتماعية وقانونية أفضل. كما أشارت سيميل إلى أن على الحكومات التطرق إلى حاجة الأطفال وكبار السن والمعاقين والمرضى للرعاية الاجتماعية بدلاً من نقل هذه المسؤوليات إلى الأسر في القطاع الخاص.

نديم حوري، هيومان رايتس ووتش (لبنان)

قدم نديم حوري وصفاً عاماً لعمل منظمة هيومان رايتس ووتش حول العمال الوافدين في المنازل. وقد تطلب ذلك إجراء أبحاث للتطرق إلى المشكلات بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتقديم توصيات ومناصرة إحداه التغيير. وأشار إلى أن هناك حاجة لبناء تحالف ما بين مختلف أطراف المجتمع المدني والتركيز ليس على التشريعات فقط بل على تطبيقها أيضاً. ويعد توثيق ونشر القضايا حول الإساءة أمراً مهماً لإظهار حجم انتهاكات حقوق الوافدين، ولدحض المزاعم بأن الإساءة هي حدث فردي، ومراقبة فعالية الإصلاحات. وتوجد حاجة لإجراء المزيد من الأبحاث وبالتحديد حول أطفال الوافدين، ووصول الوافدين إلى العدالة، وحوادث العنف الجسدي والجنسي، وصحة الوافدين. ويجب أن تستهدف أنشطة المناصرة وزارة العمل، وزارة الداخلية، وكالات التوظيف سواء في الدول الأم أو المستضيفة، السفارات، المنظمات غير الحكومية ونقابات المحامين. ويمكن شمول أطراف جدد كشركاء إستراتيجيين في أنشطة المناصرة، ومن بين هؤلاء مجموعات حقوق النساء، والمجموعات الدينية، ومجموعات مكافحة العنصرية، والمجموعات التي تتعامل مع المحتجزين والمسجونين، وطلبة الجامعات، وسفارات دول الوافدين، وكالات التوظيف التي تهتم بسمعتها، وكالات الأمم المتحدة، وسفارات الدول الغربية، والمانحين، ومجموعات الوافدين في الدول الأم. كما يمكن إطلاق حملات توعية بموازات متواضعة من خلال التفاوض مع وسائل الإعلام على بث إعلانات مجانية، وزيادة المعلومات للوصول إلى مشاهدي التلفزيون، واستغلال الفعاليات الرئيسية. ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به المنظمة في ماراتون بيروت². ويمكن أيضاً استخدام أدوات جديدة مثل موقع "الفييس بوك" لتنسيق الأنشطة والترويج للتوعية. ومن المهم جداً إشراك الوافدين أنفسهم في أنشطة المناصرة والاتصال. ويجب تحديد القادة المحليين والشبكات غير الرسمية وتمكينها من تنظيم أنفسها والتعبير عن آرائها. ولتحقيق هذه الغاية، قامت المنظمة بتحديد حوالي 20 من قادة مجتمع الوافدين في لبنان وتبحث في سبل دعمهم. ويحتاج العديد من هؤلاء الوافدين إلى وضعية قانونية. فهم إذا ظهروا على وسائل الإعلام، فقد يعرضون أنفسهم للترحيل. لذلك تحتاج وضعيتهم القانونية إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في طرق تمكينهم.

¹ يمكن مشاهدة فيلم "خادمة في لبنان 2" عبر اليوتيوب على العنوان التالي:

<http://www.youtube.com/watch?v=94rO242G6dY>. ويركز الفيلم في جزئه الأول "خامة في لبنان 1" على مسار نساء

سريلانكيات يغادرن منازلهن للعمل كخادمت في لبنان، ويمكن مشاهدة الفيلم على العنوان التالي:

² قام عدد من المنظمات غير الحكومية باستغلال ماراتون بيروت 2008 للترويج للعديد من القضايا الاجتماعية. وقامت مجموعة منتمية إلى منظمة هيومان رايتس ووتش باستغلال السباق للفت الإنتباه إلى حقوق العمال الوافدين في المنازل.

خلال النقاش المفتوح، تمت إثارة النقاط الرئيسية التالية:

- حتى الآن، لم يتم تطبيق العديد من الإصلاحات التشريعية، وهناك حاجة لمزيد من التركيز على تنفيذها. كما توجد حاجة لإعداد آليات مراقبة أفضل لتمكين المنظمات غير الحكومية كي تتحدث بصراحة عن القصور في تنفيذ هذه التشريعات. ومن بين الطرق المقترحة تشكيل لجنة مراقبة من المنظمات غير الحكومية للمحافظة على سياسة تقييم لبطاقات التقارير الحكومية. ومن الطرق الأخرى زيادة عدد تقارير المنظمات غير الحكومية المرفوعة إلى الأمم المتحدة لإبراز الانتهاكات أو المشكلات التي لا يكشف عنها.
- هناك حاجة لمزيد من الأبحاث والتوثيق لإظهار حجم انتهاك الحقوق.
- يجب تعزيز مشاركة العمال الوافدين في أنشطة المناصرة بحيث يلعبون دوراً فعالاً وليس دور الضحية فقط. ويجب تحديد القادة الشعبيين في مجتمع الوافدين وتمكينهم من الاتصال مع المنظمات غير الحكومية، ونشر المعلومات حول الخدمات الجديدة، وإشراكهم في أنشطة المناصرة والحملات. رغم ذلك، يجب أخذ الوضعية القانونية الهشة للوافدين بعين الاعتبار، حيث أن أنشطة المناصرة قد تؤدي إلى الإحتجاز أو الترحيل.
- من بين العوائق الرئيسية أمام تنظيم الوافدين القيود القانونية على الحرية النقابية والخوف من الإحتجاز والترحيل. ويجب أن تركز جهود المناصرة على تأمين هذه الحقوق الأساسية.
- يجب أخذ الأمور الخارجة عن نطاق السيطرة بعين الاعتبار. على سبيل المثال، أدت مطالبة الوافدين الفلبينيين حكومتهم بتحسين حقوقهم وقيام الحكومة الفلبينية بزيادة الحد الأدنى للأجور ومنع العمل في بعض الدول إلى إطلاق "سباق نحو القاع". وأدى ذلك إلى فتح سوق العمل اللبناني على دول جديدة ذات عمالة يمكن استغلالها بسهولة، وتزايد عدد الفلبينيين الوافدين الذين يأتون للعمل بشكل غير قانوني لخرق الحظر، الأمر الذي أدى إلى تقليل الحماية الممنوحة لهم.
- توجد حاجة لإستراتيجيات واقعية لتعميم القضايا المتعلقة بالوافدين داخل النقاشات. فعلى سبيل المثال، يجب أخذ الوافدين بعين الإعتبار عند بحث قضية تندي أجور العاملين والعنف المنزلي. ويمكن شمول مجموعات جديدة مثل الشباب كمناصرين لحقوق الوافدين. كما يجب إعداد إستراتيجيات مبتكرة لتشجيع الشباب وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية على التطرق إلى هذه المشكلة.
- حتى الآن، لا تلعب النقابات العمالية سوى دور يسير حول قضايا الوافدين، لكن توجد إشارات على إمكانية لعبها لدور أكبر. ويجب اتخاذ خطوات لضمان وجود نقابة تمثل العمال الوافدين في الدول المستضيفة ومنحهم حق التصويت والوصول إلى مناصب اتخاذ القرار في تلك النقابات.

تفعيل أجندة حقوق النساء

يتم في العادة فصل القضايا المتعلقة بالوافدات بشكل منفصل عن قضايا الحركات النسائية المحلية، على الرغم من وجود العديد من القضايا المشتركة والنقاط للتعاون المحتمل في هذا الصدد. وهدفت هذه الجلسة إلى مناقشة كيفية توسيع المنظمات المعنية بحقوق النساء لأجندتها بحيث تشمل الوافدات. وتم الإعتماد بالتحديد على تجربة منظمة لبنانية متخصصة في مكافحة العنف ضد النساء واهتمامها بقضية الدعارة.

غادة جبور، جمعية كفى عنف واستغلال (لبنان)

تحدثت غادة جبور عن عمل جمعية كفى، والتي تناضل ضد كافة أشكال العنف ضد النساء، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. وتقوم الجمعية حالياً بتعميم قضايا الوافدين في مجالات التركيز الدائم لديها. وأشارت غادة أنه وعلى الرغم من أن معظم نقاشات الإجتماع تركزت على العمال في المنازل، تمت الإشارة بصورة مقتضبة إلى النساء العاملات في الدعارة. كما قدمت وصفاً عاماً للوضع وأولويات العمل. وعلى الرغم من حظر الدعارة في لبنان، يدخل ما بين 5,000-6,000 من الوافدات إلى البلاد باستخدام تأشيرات المرور "الفنانات". ويجبر التهديد باستخدام العنف هؤلاء الوافدات على ممارسة الدعارة. كما يعاني العديد من هؤلاء من كثرة الديون. وكما هو الحال بالنسبة للعمال الوافدين في المنازل، تفتقر هؤلاء النساء إلى التغطية القانونية، ويتقيدن بمكان العمل، ولا يستطعن تغيير صاحب العمل دون الحصول على إذنه، ويواجهن قيوداً على الحركة. وعلى الرغم من عدم الإعتراف رسمياً بعملهن، يطلب من هؤلاء النساء إجراء فحص مرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز كل 3 أشهر، الأمر الذي يشير إلى تنظيم حكومي ضمنى لعملهن. وقد نبع تجريم الدعارة والنساء اللواتي يمارسها من نظرة العامة إلى هذه القضية، مما جعل النساء أكثر هشاشة وتعد الدعارة تجارة مربحة، ويعتبر الوضع الحالي مريباً لمن يستفيدون منه. وتتضمن أولويات العمل لدى جمعية كفى حشد الرأي العام ضد الإستغلال الجنسي، ووضع خارطة لتجارب الضحايا والضحايا المحتملين، والتطرق إلى الطلب الذي يزيد من توظيف هؤلاء النساء، والدعوة إلى إلغاء تأشيرات مرور "الفنانات".

النقاط الرئيسية

- تؤدي اللامساواة بين الجنسين إلى إطالة أمد العديد من المشكلات التي تواجه الوافدين والنساء المحليات على حد سواء. ويمكن أن تكون المكاسب التي تحققها النساء المحليات مكاسب أيضاً للوافدات والعكس صحيح. ويمكن إبراز هذه الروابط بغية شمول قضايا الوافدات في حركات حقوق النساء المحليات. وتوجد حاجة للمزيد من الجهود لتعميم قضايا الوافدات ضمن حدود الحركات النسائية.
- ناقش المشاركون سلسلة واسعة من الآراء حول قضية الدعارة وما إذا كان يجب حظرها بشكل كلي كشكل من أشكال العنف أو اعتبارها كشكل من أشكال العمل المهني. وتم الاتفاق على أهمية أخذ تجارب من شاركن في ممارسة الدعارة بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجيات عملية لتحسين الوضع. إضافة لذلك، يمكن تعيين مجموعات جديدة، مثل الأطراف الدينية، والذين قد لا يتبعون نهج الحقوق لكنهم يدينون ممارسة الدعارة.
- يمكن لإصاق وصمة العار الاجتماعية على أنواع معينة من العمل، وبالتحديد الدعارة، أن يحبط الجهود المبذولة في حملات التوعية العامة. كما يساهم ذلك في عدم التصريح عن الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة.
- قد يعيق المستفيدون من صناعة الجنس الجهود الرامية للمراقبة أو الإصلاح. توجد تهديدات باستخدام العنف ضد النساء لإجبارهن على ممارسة الدعارة وضد الصحفيين الذين يحاولون الكتابة عن هذه القضية، مما يقلل من التغطية الصحفية لهذه القضية.

الاستخدامات الفعالة لوسائل الإعلام التقليدية

تعد التغطية الإعلامية للعمال الوافدين ضئيلة وتشتمل في الغالب على تصورات ازدرائية لهم. وهدفت جلسة الحوار والمناقشة هذه إلى وضع إستراتيجيات طرق تشجيع المزيد من التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الوافدين والبحث في كيفية شمول الإستراتيجيات الإعلامية في أنشطة حملات المنظمات غير الحكومية. وقد تم بحث العديد من وسائل الإعلام، بما في ذلك الصحف والمطبوعات، والبريد الإلكتروني، والتلفزيون، ووسائل الإعلام الجديدة مثل شبكة الإنترنت. وعرض الصحفيون المخضرمون أفكاراً حول كيفية توسيع المنظمات غير الحكومية للروابط مع الصحافة وإشراك وسائل الإعلام المحلية بصورة أفضل في القضية من أجل جلب المزيد من الإهتمام الإعلامي. كما تمت أيضاً مناقشة العوائق التي يواجهها الصحفيون والمحررون في تغطية القضية وكيفية التغلب عليها.

عمر نشابي، صحفي في صحيفة الأخبار وخبير في العدالة الجزائية (لبنان)

ناقش عمر نشابي العديد من الأمثلة على قصور وسائل الإعلام في تغطية قضايا الوافدين. ويتضمن ذلك حقيقة أن هذه التغطية تتأثر بالنظرة العنصرية واستخدام مصطلحات تحط من الوافدين. كما أن هنالك قصور في التحقيقات حول الوفيات وحالات الإنتحار لدى الوافدين، إضافة إلى قلة الإستعلام حول الظروف في مرافق الإحتجاز والسجون. ومن النادر أن يطلب الصحفيون الحصول على تقارير الطب الشرعي في حال وفاة الوافد في ظروف غير طبيعية. ويوجد عدد من العوائق أمام إعداد التقارير الجيدة حول هذه القضية. وبشكل عام، توجد معدلات متدنية للقراء في المنطقة وقلة اهتمام بالعدالة وحقوق الإنسان. وتعد التصورات حول الوافدين في غالبها سلبية. ومن النتائج الجزئية أن المحررين يترددون في تخصيص الموارد والمساحة للتحدث عن هذه القضية. كما يواجه الصحفيون أيضاً صعوبات بسبب محدودية القدرات المالية والقيود حول المعلومات. وعلى الرغم من وجود أكثر من 200,000 عامل وافد يعملون في المنازل في بلد يبلغ تعداد سكانه 4 ملايين نسمة، يتم في الغالب تجاهل هذه النسبة الكبيرة من العمال الوافدين في لبنان. ونظراً لصغر مساحة لبنان، فإن إمكانيات التغطية الشاملة كبيرة جداً. وتوجد العديد من الحلول الممكنة لهذه المشكلة. حيث قد يشجع إجراء تدريب حول حقوق الإنسان الأساسية للمحررين على توفير مساحة أكبر لتغطية قضية حقوق الإنسان. كما أن هنالك حاجة لنشر حالات بشكل أكثر عمقاً وتوازناً مع الأخذ بعين الاعتبار لجميع جهات النظر. ويمكن أيضاً التطرق إلى قضايا حقوق الإنسان من زوايا أخرى (على سبيل المثال، من الناحيتين السياسية والاقتصادية) من أجل زيادة اهتمام القراء. ويعتبر وضع إستراتيجيات جديدة لمكافحة التعسف العنصري وتشجيع سيادة القانون أمراً هاماً. كما توجد إمكانية إعداد مواد تكميلية للوافدين بصورة أسبوعية أو شهرية. وأشار عمر إلى أن صحيفة الأخبار تقدم مثلاً على ذلك من حيث أنها تستقبل الاقتراحات من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات.

داود كئاب، شبكة الإعلام المجتمعي، راديو عمان نت (الأردن)

قدم داود كئاب عرضاً حول كيفية تحسين الإرتباط بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. كما أشار إلى أن صناعة الإعلام لديها أولويات ومعيقات خاصة بها. ومن أجل تشكيل تحالف إيجابي بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام، على كوادر هذه المنظمات فهم طريقة عمل وسائل الإعلام، كما يجب توعية الصحفيين بأهمية هذه القضية. ومن بين الإستراتيجيات التي يمكن إتباعها قيام المنظمات غير الحكومية بتعيين كادر متخصص للإتصالات للمحافظة على قنوات الاتصال مع وسائل الإعلام وتوفير المعلومات والقصص للصحفيين. على سبيل المثال، نجحت "تكية أم علي"، وهي منظمة خيرية في الأردن، في استغلال وسائل الإعلام ولوحات الإعلانات العامة للحصول دون مقابل أو بسعر مخفض على مواقع لإعلاناتها حول التبرعات الغذائية. كما يجب أن ترحب كوادر المنظمات غير الحكومية بفرص إجراء مقابلات مع الصحفيين بغية نشر أعمالها بصورة أفضل. وهنالك العديد من وسائل الإعلام التي يمكن استخدامها بشكل واسع من قبل هذه المنظمات. حيث يمكن، على سبيل المثال، استخدام تقنية الهواتف النقالة، في نشر المعلومات بصورة سريعة للصحفيين. كما تعد الإعلانات القصيرة على الإذاعة والتلفزيون أدوات مفيدة في إطار حملات المنظمات غير الحكومية. وتعد الصحافة أيضاً وسيلة هامة أيضاً لإعطاء الوافدين أو أفراد المجتمع فرصة للتحدث عن تجاربهم وتشجيع رصد

انتهاكات حقوق الإنسان. كما يمكن أيضاً استخدام الإذاعة والآنترنت كوسيلتين لهذا الغرض أيضاً. من ناحية أخرى، يجب بذل جهود لتطوير المحتوى الإعلامي حول الوافدين. وقد قامت محطة عمان نت (راديو البلد) مؤخراً بإطلاق برنامج يدعى "ساعة عراقية"، وهو برنامج أسبوعي يتطرق إلى الأخبار والشؤون العامة ويوفر منبراً للتحديث عن القضايا التي تهم اللاجئين العراقيين في الأردن. كما تبث المحطة أيضاً برنامجاً خاصاً حول المصريين الذين يعيشون في الأردن. ويتضمن كلا البرنامجين أخباراً حول هاتين الفئتين ويتطرقان إلى قضايا الوصول إلى التعليم، وتوفير الخدمات العامة، والقضايا الاجتماعية والثقافية الأخرى المتعلقة بالعراقيين والمصريين. ويمكن توسيع نطاق مثل هذه البرامج لتغطية مجتمعات أخرى.

النقاط الرئيسية

التحديات والإستراتيجيات الإعلامية

- يجب بذل جهود لاستهداف الصحفيين والمحررين لتشجيعهم على مواصلة تغطية قضايا حقوق الإنسان وضمان تخصيص مساحات وموارد كافية لهذا الموضوع في وسائل الإعلام المطبوعة.
- يعاني الصحفيون من قلة الوصول إلى المعلومات والموارد. ويلعب تعارض المصالح والإهتمامات حيال السرية وعدم الإفصاح عن الهوية، والخوف من العقاب، وانعدام الثقة بين المنظمات غير الحكومية والمحامين والصحفيين دوراً في هذه الحالة. وستعمل زيادة الإتصال وبناء التحالف بين هذه الأطراف على تعزيز الثقة بينها، مما يسهل تبادل المعلومات.

توصيات للمجتمع المدني

- تحتاج المنظمات غير الحكومية للعمل مع وسائل الإعلام على إعداد تحليلات متناغمة حول الوافدين وتقديم صورة عنهم تبرز إنسانيتهم وليس التركيز فقط على الإساءة. كذلك، لا يجب الاعتماد فقط على الصحفيين لدعوة كوادر المنظمات غير الحكومية لتقديم قصص لعرضها في الصحافة. كما يجب استخدام أساليب استباقية ومبتكرة للفت انتباه وسائل الإعلام عبر شعارات خلاقية واستغلال الفعاليات مثل فعاليات شارع الحمرا في بيروت، واستغلال المواعيد الهامة مثل اليوم العالمي للوافدين (18 كانون أول) بغية الدفع باتجاه تطبيق الأجندة. وإذا سقط أحد العمال المحليين من إحدى النوافذ وتوفي، فإن المظاهرات ستخرج من نفس الموقع وتلفت الانتباه الإعلامي.
- تعد الصور وأفلام الفيديو أكثر جاذبية للصحفيين، لكن يجب أخذ المخاوف حول سلامة وخصوصية الأفراد بعين الاعتبار. وهذا يشير مرة أخرى إلى الحاجة إلى بناء الثقة بين مصادر المعلومات ووسائل الإعلام بغية ضمان حماية هذه المصادر.
- من المهم دراسة تكتيكات لفت انتباه وسائل الإعلام الدولية، نظراً لأن العديد من الدول تهتم بصورتها أمام الدول الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن لفيلم وثائقي فرنسي أن يثير استجابة أسرع على مستوى السياسات مقارنة مع فيلم لبناني.
- بالنسبة لاستخدام وسائل الإعلام في الحملات، يجب أن يعدل المجتمع المدني الرسائل الموجهة لمختلف الفئات (على سبيل المثال، صناعات السياسة، أصحاب العمل، المواطنين العاديين بشكل عام، الوافدين). وبالنسبة لبعض هذه الفئات، قد يكون نهج الحقوق أقل فعالية مقارنة مع نهج السياسات الذي يركز على علاقة أطراف معينة بهذه القضية ("كيف تؤثر هذه القضية علي؟").

الإستخدامات المبتكرة لوسائل الإعلام الجديدة

بحثت جلسة الحوار والمناقشة هذه في الإستخدامات المبتكرة لوسائل الإعلام وقدرتها على التحفيز وحشد الدعم وخلق التوعية. وقد تم تقديم عرضين- حيث كان العرض الأول حول البرامج التلفزيونية التي تبث على القنوات الفضائية والمخصصة للوافدين السريالانكيين، والآخر حول استخدام الآنترنت لزيادة الوعي ولفت الانتباه إلى محنة العمال الوافدين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقران المشاركون ما بين فعالية العديد من أنواع وسائل الإعلام في الوصول إلى أصحاب العمل، والعامه، والعمال الوافدين. كما بحثوا سبل استخدام وسائل الإعلام لتقديم الخدمات إلى الوافدين والمساعدة في إيجاد إجراءات شعبية مجتمعية.

نارادا ويجيسوريا، تلفزيون نيث (إيطاليا)

يقوم نارادا ويجيسوريا بإدارة قناة نيث السريالانكية الفضائية التي يقع مقرها في مدينة نابولي الإيطالية، وتحظى هذه القناة بنسبة مشاهدة مرتفعة جداً من قبل المغتربين السريالانكيين في منطقة الشرق الأوسط. ويلعب تلفزيون نيث دوراً فاعلاً في محاولة الضغط على الحكومات لتحسين معاملة الوافدين السريالانكيين. وتعرض برامج المحطة الإساءات المرتكبة وتقدم معلومات هامة للوافدين. كما تقوم بعرض برنامج اتصالات أيام الجمع للتطرق إلى المشاكل في العمل. وقال نارادا أنه في إحدى هذه البرامج، قامت خادمة خشيت من تعرضها للإساءة الجنسية بالإتصال لطلب المساعدة، لكنها لم تعرف موقع المنزل الذي تعمل فيه. وتمت نصيحتها بالتحقق من عداد المياه والذي يطبع عليه عنوان المنزل. وقد ساعدها ذلك على تحديد موقعها وطلب المساعدة. ويوضح هذا المثال وغيره أهمية البرامج التلفزيونية الموجهة لمجتمعات الوافدين في نشر المعلومات وحشد الموارد لاتخاذ إجراءات على المستوى الشعبي.

نيكولاس ماكجيهن، ما في واسطة (الإمارات)

ناقش نيكولاس ماكجيهن إنشاء الموقع الإلكتروني "ما في واسطة" (<http://www.mafiwasta.com/>) الهادف إلى تشجيع الوعي حول المشكلات التي يواجهها العمال الوافدون في دولة الإمارات العربية المتحدة³. وأشار إلى أنه بالمقارنة مع الدول الأخرى في المنطقة، توجد مناصرة متواضعة نسبياً من قبل المجتمع المدني حيال العمال الوافدين في الدولة. وقد تم إنشاء الموقع لتتفيع العامة

حول قضايا الحقوق القانونية والإنسانية الخاصة بالعمال الوافدين، ويقدم الموقع مثلاً على إمكانية استخدام الإنترنت لتكملة الأشكال الأخرى من الأنشطة. ويحتوي الموقع على روابط لمجموعة من تقارير الأبحاث والوثائق الرسمية، وقصصاً جديدة، وأفلام فيديو تتعلق بالإساءة إلى العمال الوافدين في الإمارات. كما شكل الموقع مجموعة على برنامج "الفيديو بوك" كي يتواصل المتطوعون مع بعضهم البعض. ويواجه الموقع تحديات في التواصل مع المجتمعات المحلية نظراً لأن الموقع لا يقدم معلومات باللغة العربية.

النقاط الرئيسية

- توجد إمكانية كبيرة لاستخدام وسائل الإعلام الجديدة وأفلام الفيديو في التأثير على الرأي العام ويجب استغلالها بصورة أفضل لزيادة الوعي.
- هناك حاجة لفهم أفضل لمختلف أنماط وسائل الإعلام التي يطالعها الوافدون (على سبيل المثال، القنوات الفضائية أو وسائل الإعلام المطبوعة أو الإذاعة). وتتم مصادرة هواتف العديد من العمال الوافدين في المنازل حال وصولهم، لذلك قد لا يكون التركيز على استخدام تقنيات مثل الهواتف مفيداً بالنسبة لهذه الفئات الهشة. وتقوم منظمة كاريتاس لبنان بتقديم برامج إذاعية باللغات الأصلية للوافدين ولديها إحصائيات حول نسبة المستمعين.
- ليس من المهم فقط كيفية إعداد حزم الرسائل الموجهة للعديد من المستهدفين، بل أيضاً من يقوم بإيصال هذه الرسائل بصورة فعالة. فعلى سبيل المثال، قد يكون أصحاب العمل أكثر استجابة للرسائل القادمة من أصحاب عمل آخرين.

قصص نجاح وفوائد التعاون الإقليمي والدولي

توجد اليوم العديد من شبكات المنظمات الإقليمية والدولية في أجزاء مختلفة من العالم والتي تتعاون فيما بينها بخصوص حقوق الوافدين. وتقوم العديد من هذه الشبكات بربط الأطراف في الدول المستضيفة مع الأطراف في الدول الأم. ويمكن استقاء دروس قيمة من تجارب هؤلاء في بناء التحالفات. ومن خلال الاطلاع على مثال عن إحدى المجموعات، "كارام آسيا"، وضحت هذه الجلسة بعض الأفكار حول التعاون وأكدت على أهمية استخدام الصكوك الدولية حول حقوق الإنسان كإطار مشترك للعمل.

سينثيا جابرييل، كارام آسيا (ماليزيا)

قدمت سينثيا جابرييل وصفاً عاماً لعمل منظمة كارام آسيا واقترحت أفكاراً حول وضع معايير دولية وبناء تحالفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعد المنظمة بمثابة شبكة إقليمية تختص بقضايا الهجرة والصحة، ولديها أعضاء في جنوب وشمال شرق آسيا، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط. وبالإشارة إلى المنطقة العربية، أشارت سينثيا إلى أن طبيعة قصر المدى والصفة التعاقدية والدورانية للهجرة تساهم في هشاشة الوافدين. وقد أثرت الأزمة المالية الحالية بشكل كبير على الوافدين، مما أدى إلى انخفاض معدلات التحويلات وفقدان الوظائف. كما أشارت إلى أن الدول تميل إلى تشجيع العمل في الخارج لأسباب اقتصادية على الرغم من عدم توفر ضوابط لحمايتهم. ونظراً إلى أن عدداً من الأطراف الفعالة في كل من الدول الأم والمستضيفة مسؤولون عن الإساءات ضد الوافدين، توجد حاجة لإقامة تعاون دولي وإقليمي. وقد بدأت العديد من المبادرات بالتطرق إلى المشكلة على الصعيد الإقليمي والدولي والحكومي. ومن الأمثلة على ذلك إعلان منظمة "آسيان" حول العمال الوافدين، والذي يحدد مسؤوليات الدول الأم والمستضيفة. ومن الأمثلة الأخرى المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، والذي مال إلى التركيز على المنافع الاقتصادية مع إيلاء اهتمام قليل بحقوق العمال الوافدين. وقد ظهر عدد من أهداف المناصرة الجديدة بغية وضع معايير عالمية. وتتضمن تلك الأهداف التوصية رقم 26 لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تسعى إلى حماية حقوق العاملات الوافدات والتي شكلت نقطة انطلاق للعديد من المجموعات التي تعنى بحقوق النساء. ومن المبادرات الأخرى المتعلقة بالمناصرة معاهدة منظمة العمل الدولية حول العمال في المنازل. ويقوم خبراء المنظمة حالياً بجمع معلومات بخصوص القانون والممارسات حول العمال في المنازل حول العالم. ويعد ذلك فرصة مهمة لوفير المعلومات حول الوضع في المنطقة العربية المشاركة في وضع معايير دولية. ولا تزال هناك تحديات رئيسية تتمثل في تشكيل التحالفات بين مختلف الأطراف، وتحفيز جميع الأطراف الفعالة على المشاركة، وشمول الوافدين أنفسهم في أنشطة المناصرة.

تكتيكات خلاقة لإجراءات فعالة ومستدامة في المجتمع المدني

اشتملت هذه الجلسة على نقاشات واسعة حول سبل تعزيز عمل المنظمات غير الحكومية. كما تم تقديم عرض لأحد الخبراء حول الأفكار التكتيكية لحشد المصادر، وبناء القدرات، وتعيين واستخدام المتطوعين، وجني ثمار تبادل المعلومات ما بين المنظمات.

نانسي بيرسون، التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان (الولايات المتحدة الأمريكية)

يعد مشروع التكتيكات الجديدة أحد مشاريع مركز ضحايا التعذيب والذي يقوم بإيجاد مصادر تمكن نشطاء حقوق الإنسان من تعزيز طرق عملهم وتطوير التفكير الاستراتيجي والتكتيكي. ويشجع المركز المجموعات على التعرف على نفسها من حيث نقاط القوة والضعف وإمكانية تشكيل تحالفات، والتعرف على الواقع على الأرض من حيث المحددات والإمكانيات، والتعرف على المعارضين لهم والأهداف والاستراتيجيات المناسبة للتعامل معهم. وقدمت نانسي بيرسون عرضاً بين أهمية تدريبات وضع الخرائط التكتيكية حيث يساعد المنظمات على تحديد العلاقات الرئيسية التي تحيط بقضية معينة. ولتوضيح ذلك، قامت نانسي بإعداد خارطة تكتيكية للعلاقات ما بين مجموعة من الأطراف (انظر الملحق أ). وتفيد مثل هذه التدريبات المجموعات المتنوعة في الاتفاق على أهداف مشتركة. كما تظهر الخارطة أيضاً أن فعالية أي تكتيك تعتمد على جميع الأطراف. ويجب استهداف إستراتيجيات معينة لمختلف المجموعات. فعلى سبيل المثال، لا يعد نهج "قياس موحد" مناسباً في هذا الصدد. كما يجب أن تكون التكتيكات مرنة ومبتكرة. ومن

بين الأمثلة على ذلك التكتيك المستخدم من قبل مجموعة من العمال الكوريين والذي يقومون من خلاله بالاستفادة من الموجة الساخنة، حيث تقوم المجموعة بتجميد رواتب إحدى عاملات التنظيف في قالب من الثلج والطلب منها السير في يوم حار جداً في محاولة الاحتفاظ برواتبها التي تقلصت خلال الأزمة الاقتصادية. وتعلق إحدى القضايا الهامة بتوسيع المكونات الرئيسية التكتيكية. حيث يميل طلبة الجامعات على سبيل المثال إلى الاستعداد بصورة أكبر للمخاطرة ويمكن تحفيزهم لمناصرة إحداث التغيير.

النقاط الرئيسية

- تبرز تدريبات الخرائط التكتيكية أهمية وجود روابط بين مختلف الأطراف المعنية بالقضية. وتوفر كل علاقة فرصة لإشراك أطراف جدد. كما يمكن توسيع حجم المكونات الرئيسية التكتيكية كي تشمل مجموعات جديدة مثل طلبة الجامعات والمجموعات النسائية وغيرها.
- هنالك حاجة لسلسلة واسعة من التكتيكات المستهدفة والمبتكرة والمرنة لإحداث التغيير.
- تميل الحكومة إلى الإستجابة بصورة أكبر لصالح مطالب المجتمع المدني إذا قام عدد من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف بتشكيل جبهة موحدة والتحدث بصوت جماعي، مما يساعد على تقديم مقترحات واضحة حول سبل التغلب على المشكلات الحالية.
- لا يجب افتراض أن الحكومات ستكون معارضة أو غير مكترثة بقضايا المنظمات غير الحكومية وذلك لأن الحكومات ليست متصلبة وجامدة. وتوجد أجهزة مختلفة داخل الحكومة والتي تمتلك أجندتها الخاصة، ويمكن إشراك بعض من هذه الجهات كشركاء إستراتيجيين في التغيير.

جلسات مجموعات العمل

عقد المشاركون ثلاث جلسات مجموعات عمل متوازية لمناقشة التحديات الرئيسية وإعداد إستراتيجيات للإجراءات فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسية للإجتماع. وفيما يلي نتائج النقاشات التي جرت.

المجموعة العمل الأولى: المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

تم طرح الأسئلة التالية لتوجيه مسار النقاش. ويوجد بعد كل سؤال تعداد للنقاط الرئيسية التي تم التأكيد عليها في النقاش:

(1) ما هو المطلوب لإعداد آليات مساعدة قانونية للوافدين؟

أ) المعرفة والتثقيف

- تطوير المناهج والدورات
- إنشاء عيادات قانونية
- تدريب طلبة كليات الحقوق على دور المساعدة القانونية وسبل توفير الخدمات للعمال الوافدين
- تشجيع كليات الحقوق على شمول المزيد من مساقات حقوق الإنسان وتطبيق التشريعات الوطنية والمعاهدات الدولية
- إقامة شبكة للمحامين تتضمن محامين يتولون قضايا دون مقابل (على سبيل المثال، 2-4 قضايا في السنة لكل محامي) و/أو من قد يحتاجون إلى تمويل خارجي.
- تدريب المحامين على كيفية تقديم المساعدة للعمال الوافدين.

ب) التعاون الدولي

- التوقيع على مذكرات تفاهم ومعاهدات ثنائية بين الدول بغية تنظيم عمل وكالات التوظيف، وتحديد دور السفارات، والإشارة إلى مسؤوليات الدول في خفض انتهاكات حقوق الإنسان
- تشديد العقوبات القانونية على الإتجار بالعمال الوافدين
- إقامة الشبكات كي تشمل المنظمات غير الحكومية في الدول الأم والمستضيفة بالإضافة إلى النقابات العمالية، وتنظيم تدريبات مشتركة لبناء القدرات
- إقامة تعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية وسفارات الدول لتنسيق تبادل المعلومات
- تمكين السفارات من العمل بشكل أوثق مع المؤسسات الأمنية الوطنية لتسريع إجراءات معالجة القضايا التي تتعلق بوافدين محتجزين إدارياً.

ج) الدعم المالي والإستدامة المستقبلية

- تطوير المساعدة القانونية المدعومة من قبل الحكومة
- جمع الأموال من وكالات المانحين الدوليين
- السعي للحصول على الدعم من نقابات المحامين
- الاتصال مع القطاع الخاص للحصول على الدعم وتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

- إنشاء صندوق مستقل للدفاع القانوني بدعم من المانحين بالإضافة على المساهمات من أصحاب العمل و/أو وكالات التوظيف.

(د) التواصل والإتصال مع الزبائن

- زيادة الوعي لدى العمال الوافدين حول الخدمات المتاحة لهم في الدول المستضيفة. ويمكن القيام بذلك من خلال توزيع بروشورات قبل وصولهم أو توزيع منشورات وإصاق بوسترات في أماكن تجمع الوافدين.
- التنسيق مع السفارات
- إعداد قوائم بالمتريجين الفوريين وتقديم التدريب لهم عند الضرورة

(2) كيف يمكن استخدام نظام العدالة الرسمية بصورة أفضل لمناصرة إحداه تغيير في السياسات والأثر طويل المدى؟

- العمل على إنهاء نظام الكفيل
- السماح بتقديم الشهادات عبر مؤتمرات الفيديو للعمال الذين يعودون إلى أوطانهم
- حشد الدعم لمناهضة الإحتجاز المطول والعمل مع السفارات إلى تقديم كفالة مالية أو تسهيل عودة الوافدين إلى أوطانهم عند الضرورة
- استخدام أساليب التحكيم والوساطة من خلال محامين من القطاع الخاص وممثلين عن الحكومة
- الضغط على نظام العدالة لتخصيص المزيد من المصادر لتسوية القضايا التي تخص العمال الوافدين دون تأخير

(3) كيف يمكن استخدام الإجراءات القانونية لأغراض المناصرة وزيادة الوعي والتوثيق؟ ما هي الروابط المحتملة مع باقي الأطراف في المجتمع المدني؟

- تشكيل فريق لمراقبة الإجراءات القانونية وأنواع ونتائج القضايا، وتحديد العوائق الرئيسية التي تواجه العمال الوافدين ومن يترافعون بالنيابة عنهم
- إجراء دراسة مقارنة لفهم أدوار المحامين بصورة أفضل واستخدام تشريعات معينة لمعالجة قضايا الوافدين
- استخدام وسائل الإعلام لنشر القضايا وزيادة الوعي العام
- زيادة الوعي لدى المجتمع المدني حيال الإجراءات القانونية وقرارات المحاكم
- زيادة الوعي حول القضايا وقرارات المحاكم لدى المحامين من خلال نقابات المحامين

مجموعة العمل الثانية: إعداد إستراتيجيات لأنشطة المناصرة

تمحورت مناقشات المجموعة على الأسئلة والإجابات التالية:

(1) ما هي الأولويات الخاصة بأنشطة المناصرة التي تشجع حقوق الوافدين؟

تألفت هذه المجموعة من مشاركين من الأردن، لبنان، البحرين، السعودية. واتفقت المجموعة على التركيز على العمال الوافدين في المنازل نظراً إلى أن هذه الفئة من العمال تنسجم مع عمل أعضاء المجموعة ولأن المشكلات في هذا القطاع شائعة في جميع الدول المذكورة، بينما يوجد اختلاف كبير بالنسبة للقطاعات الأخرى.

تمت الإشارة إلى إصلاح نظام الكفيل كهدف جوهرى سيتم السعي نحو تحقيقه. وتمت مناقشة التجربة البحرينية حيث تشهد البلاد حالياً إحداه إصلاحات في هذا الصدد. وفي 2009، أعلنت الحكومة العراقية عن خطط لتعديل نظام الكفيل الذي يتم على أساسه توظيف الوافدين. وناقش المشاركون العوامل التي ساعدت على اتخاذ هذا القرار من قبل الحكومة. وأشار المشاركون إلى أنه وعلى الرغم من استطاعة المنظمات غير الحكومية الترتيب لعقد اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين، لاتعد عملية اتخاذ القرارات الهامة على مستوى السياسات شفافة. لذلك، ومن وجهة نظر كوادر المنظمات غير الحكومية، من الصعب معرفة الأثر الذي تركوه أو تحديد ما هي الأنشطة الأكثر فعالية من حيث المناصرة.

اتفق المشاركون على الحاجة إلى إعداد بدائل عملية للأنظمة الحالية لتعيين الوافدين، لكنهم أشاروا أن القيام بذلك في هذه المرحلة يعد سابقاً لأوانه. وفي ضوء ذلك، تم تحديد النقاط الرئيسية التالية كقضايا يمكن التطرق لها بسهولة:

- الحاجة إلى توفير بيانات أفضل حول حوادث الإساءة وسبل تقديم تعويض أو عدم وجوده من أجل تعزيز حملات المناصرة
- الحاجة إلى إيجاد آليات لتسريع التعامل مع شكاوى الوافدين
- الحاجة إلى التطرق إلى الفجوة الواسعة بين التشريعات والممارسات والحاجة إلى إيجاد آليات مراقبة أفضل
- الحاجة إلى التطرق إلى انعدام التنظيم لدى وكالات التوظيف
- الحاجة إلى الشمول القانوني للعمال الوافدين، بما في ذلك الحاجة إلى التطرق إلى منعهم من حقهم في الحرية النقابية

2) ما هي الدروس المستفادة من حملات المناصرة السابقة؟ ما هي أوجه القصور في تلك الحملات، وما هي التكتيكات الجديدة التي يمكن تطويرها للتطرق إلى القضايا بصورة أفضل؟
تم تحديد النقاط الرئيسية التالية كمجالات يمكن العمل عليها:

- إجراء المزيد من حوار السياسات التشاركي مع الأطراف الفعالة الرئيسية
- زيادة الوعي لدى أصحاب العمل والعامّة حيال العقود الموحدة التي تم وضعها للعمال الوافدين في المنازل
- إيجاد آليات لتحسين جمع البيانات (على سبيل المثال من خلال استخدام المسوحات وإنشاء قواعد بيانات إدارية لمعلومات الزبائن)
- إجراء أبحاث نوعية وكمية لتوفير المعلومات عند اتخاذ الإجراءات
- شمول العمال الوافدين في أنشطة المناصرة والحملات
- استغلال قادة مجتمعات الوافدين لزيادة الوعي لدى الوافدين حول حقوقهم العمالية
- دعم تشكيل منظمات للعمال الوافدين في المنازل
- إطلاق حملات لشمول العمال الوافدين في المنازل في النقابات العمالية

3) كيف يمكن تنسيق الجهود بصورة أفضل داخل الدول وعلى المستويين الإقليمي والدولي لتعظيم الأثر؟
تم تحديد ثلاث إستراتيجيات رئيسية:

- إقامة تحالفات بين المنظمات غير الحكومية لمراقبة الإجراءات الحكومية
- إشراك المؤسسات الوطنية الإحصائية للحصول على بيانات أفضل حول مجتمع الوافدين ومشاركتهم في القوى العاملة
- إشراك المزيد من المؤسسات والمنظمات على المستوى الوطني لتوسيع شبكة الأطراف التي تشجع حقوق العمال الوافدين

مجموعة العمل الثالثة: الاستخدامات الفعالة لوسائل الإعلام

تم طرح الأسئلة التالية لأثارة النقاش حولها:

- 1) كيف يمكن تعزيز إعداد التقارير حول العمال الوافدين؟ ما هي العوائق أو التحديات التي يواجهها الصحفيون في تغطية هذه القضية؟ ما هو الدور الذي قد يلعبه المجتمع المدني حيال ذلك؟
- 2) ما هي الأوار التي تلعبها مختلف وسائل الإعلام في إعداد التقارير حول هذه القضية، وإيصال المعلومات إلى الوافدين، والقيام بأنشطة المناصرة؟ كيف يمكن تحسين هذه الأدوار؟
- 3) كيف يمكن استخدام الانترنت ووسائل الإعلام الجديدة في حملات المناصرة؟

بدأت المجموعة مناقشتها على أساس أن وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تقوم بعمل جيد حيال إعداد التقارير حول قضايا حقوق الوافدين وأن المنظمات غير الحكومية لا تتواصل بشكل فعال مع وسائل الإعلام حيال قضاياها. وتوجد حاجة لتحسين التغطية الإعلامية لاستهداف الوافدين وأصحاب العمل والعامّة. ويجب التطرق إلى كل من هذه الفئات بشكل منفصل.

وأشار المشاركون إلى وجود العديد من العوائق أمام قيام وسائل الإعلام بتغطية جيدة لهذه القضايا. ومن بين هذه العوائق حقيقة أن الصحف/المنافذ الإعلامية توجه حسب الأرباح وأن قضايا حقوق الإنسان قد يصعب أحياناً تسويقها. وعلى العكس من ذلك، تميل الصحف إلى نشر قصص تثير المشاعر حول الوافدين المتورطين في فضائح جنس لزيادة مبيعاتها، الأمر الذي يعزز الصورة السلبية للوافدين في وسائل الإعلام. وتحتاج المنظمات غير الحكومية إلى إتباع نهج استباقي، ووضع إستراتيجيات للاتصالات، واستخدام وسائل الإعلام كأداة فعالة للمناصرة وزيادة الوعي العام.

إضافة لذلك، يجب تطوير وسائل الإعلام لخدمة مجتمعات الوافدين بصورة أفضل وتوفير خدمات المعلومات الضرورية. كما أن هنالك حاجة لفهم أنماط وسائل الإعلام المفضلة لدى الوافدين (القنوات الفضائية أو وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة) بصورة أفضل. وتوجد حاجة لمزيد من التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق وإعلام الوافدين.

النقاط والتوصيات الرئيسية:

الملاحظات والإستراتيجيات حول المناصرة الإعلامية للترويج لقضايا الوافدين

- إستراتيجيات المنظمات غير الحكومية
- يجب أن تقدم المنظمات غير الحكومية المساعدة إلى وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات الواقعية الجيدة حول قضايا حقوق الوافدين.
- يجب تدريب المنظمات غير الحكومية حول الإتصال الإستراتيجي وإنشاء مكاتب الاتصالات.
- يجب أن تمتلك كل منظمة غير حكومية مكتب وإستراتيجية وموازنة للاتصالات.

- يتلقى المانحون العديد من العروض من المنظمات غير الحكومية حول التدريب، لكنها ليس حول بناء إستراتيجيات الاتصالات أو إطلاق الحملات.
- تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى إيجاد قنوات اتصال مع منافذ الأخبار والالتقاء مع المحررين وحشد دعمهم.
- تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى إعداد حزم أفضل لقصص جذابة لوسائل الإعلام.
- يجب تشجيع المنظمات غير الحكومية على التشارك المنتظم بالصور والمعلومات مع الصحافة.
- هنالك حاجة لمزيد من التنسيق بين المنظمات غير الحكومية ووسائل إعلام الوافدين بغية تقديم معلومات حول الخدمات المقدمة.

الإستراتيجيات الإعلامية

- نشر مقالات نقدية حول التغطية السلبية حول الوافدين وتنظيم مقاطعة للصحف لمنع التغطية المنحازة (كما في لبنان).
- البحث في إستراتيجيات إعلامية أخرى: الإعلانات العامة، والقصص الفردية المؤثرة، وإرسال الرسائل، والأفلام، والنصوص، ومسابقات الأفلام، والقصص الحصرية.
- يجب أن تدرس المنظمات غير الحكومية استغلال 18 كانون أول (اليوم العالمي للوافدين) كموعِد للتركيز على الإتصال الإعلامي/إطلاق الحملات.
- يجب استغلال وسائل الإعلام الجديدة لإطلاق الحملات: البحث في سبل تشجيع الصحافة التي تهتم بشؤون المواطنين، كون الصور والأفلام تترك أثر عميقاً، والبحث في طرق لاستخدام الهواتف النقالة في إجراء مقابلات مع الضحايا.
- هنالك حاجة لإعداد تقارير أكثر عمقاً وتفصيلاً حول هذه القضية.
- يجب تنظيم منديبات لجمع المنظمات غير الحكومية والصحفيين لمناقشة هذه القضية.
- يجب أن تدرس المجموعات الاستخدام المستهدف للفيديو لبث مقاطع عبر وسائل الإعلام مثل المؤسسة اللبنانية للإرسال.
- يجب أن يكون هنالك تركيز على الترويج للقضية في وسائل الإعلام الشعبية وكتابة النصوص. ويوجد للسلسلات في سوريا، وإن كانت لا تعالج قضايا الوافدين، أثر كبير.
- يمكن أن تكون إستراتيجيات إطلاق الحملات التي تهاجم وكالات التوظيف خصوصاً على التلفزيون فعالة ويجب دراسة تطبيقها.

ملاحظات وإستراتيجيات لتطوير خدمات الإعلام والمعلومات حول الوافدين

- يجب أن تركز وسائل الإعلام على أكثر الاحتياجات إلحاحاً (على سبيل المثال، الوافدين الذين يعيشون اليأس). ويحتاج الوافدون إلى الوصول إلى أرقام هواتف الخدمات الإجتماعية والقانونية. ويجب استخدام المنافذ الإعلامية مثل التلفزيون والمنشورات المطبوعة والبوسترات لهذا الغرض.
- تزويد الوافدين بقائمة بوسائل الإعلام المتاحة كي يكونوا على إطلاع على ما هو مقدم لهم.
- كما يمكن أيضاً استخدام وسائل إعلام الوافدين لبناء مجتمع الوافدين، وتنمية إحساس الإنتماء لدى الوافدين، والتطرق إلى حالات الإساءة.
- يجب أن يكون هنالك تنسيق أكبر بين المنظمات غير الحكومية والمحطات التلفزيونية مثل تلفزيون نيبث الذي يستهدف الوافدين. وقد يسهل ذلك من نشر المعلومات حول الخدمات وأن يكون كوسيلة لجمع المعلومات لأغراض المناصرة (على سبيل المثال، قصص الإساءة، والقصص المحتملة حول الأعمال أو التحقيقات العنيفة).
- يجب على المنظمات غير الحكومية والصحفيين البحث في أفكار إنتاج برامج إذاعية في الأردن مخصصة للوافدين بلغاتهم الأصلية.
- من المفترض أن التلفزيون والإذاعة يعدان أفضل وسائل الإعلام للوصول إلى الوافدين. لكن توجد حاجة للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا الافتراض والإستخدامات المحتملة للهواتف النقالة كوسيلة للاتصال مع الوافدين.
- يمتلك الانترنت ميزة التشغيل الدائم لكنه قد لا يصل إلى جميع الوافدين. ومن العوامل الأخرى التي يجب التفكير فيها الأثر المضاعف للانترنت في مجال المناصرة.
- يمكن تطوير الصحافة التي تهتم بشؤون المواطنين (على سبيل المثال عمل الوافدين كصحفيين) لنشر الأخبار.

ملاحظات ختامية

خلال الجلسة الختامية، اجتمع المشاركون مرةً أخرى لمناقشة النتائج التي توصلت لها جلسات مجموعات العمل وتقديم الملاحظات النهائية. وأشار أحد المشاركين أن العديد من المقترحات جديرةً بالمتابعة. وتضمنت هذه المقترحات الهدف المتعلق بمناصرة إصلاح نظام الكفيل، وإنشاء محاكم خاصة لتسريع النظر في القضايا المتعلقة بالوافدين، وفكرة توفير تأمين قانوني للوافدين. وكما هو الحال بالنسبة للتأمين الصحي، يستطيع العمال الوافدون الحصول على تأمين قانوني، والذي يمكن الإستفادة من رسومه في تمويل التمثيل القانوني لمن يحتاجه. كما أشار المشاركون إلى الحاجة إلى تشكيل شبكات وطنية وإقليمية لتسهيل التنسيق المستقبلي. ويجب اتخاذ إجراءات لإنشاء مثل هذه الشبكات وبدء العمل. كما تقرر وكشكل من أشكال المتابعة لهذا الحدث، سيقوم مشاركون من لبنان بالاجتماع مرةً أخرى لإجراء المزيد من المناقشة ووضع الإستراتيجيات. وعرض جوليان كورسون من منظمة (Association

Libanaise pour l'Education et la Formation) استضافة الاجتماع الأول. كما قام عمر نشايي باقتراح فكرة إيجاد قسم خاص في صحيفة الأخبار تخصص لمجتمع الوافدين بلغاتهم الأم. وسيتم البحث في هذه الفكرة من خلال إجراء المزيد من النقاش. وتم تشجيع المنظمات غير الحكومية على تطوير أفكار اعتمدت على نقاط قوة وتجارب هذه المنظمات، بالإضافة إلى تطوير طرق جديدة ومبتكرة لتنفيذ التوصيات التي نتجت عن الاجتماع. وتم وضع خطة عمل وتكمن التحديات الآن في تحديد الالتزامات المؤسسية لجعل الأفكار موضع تنفيذ.

توصيات للمنظمات غير الحكومية

بالإضافة إلى الأفكار التي طرحت خلال جلسات مجموعات العمل والجلسات العامة، تعتبر التوصيات التالية بمثابة خطوات تستطيع منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتخاذها لتعزيز نطاق وأثر عملها بخصوص حماية حقوق العمال الوافدين.

المساعدة القانونية والوصول إلى العدالة

- **تشكيل مجموعات عمل للمساعدة القانونية.** يجب أن يقوم القانونيون بإقامة شبكات للتشارك في المصادر والمعلومات حول الإستراتيجيات القانونية والقضايا. وقد تنظم هذه الشبكات عيادات قانونية ودورات تدريبية حول قانون حقوق الإنسان وتطبيق التشريعات الدولية والوطنية على القضايا المتعلقة بالوافدين. كما يمكن للأعضاء وضع أنظمة تحويل قانونية وتعزيز الروابط مع المنظمات غير الحكومية والسفارات التي تمثل العمال الوافدين وغيرها من الأطراف من أجل تشجيع الوعي بالخدمات التي تقدمها.
- **إيجاد التبادل المهني بين المحامين.** يمكن إعداد برامج رسمية وغير رسمية للتبادل بغية تمكين القانونيين الذين يملكون خبرة واسعة في تمثيل العمال الوافدين من التشارك في المعلومات مع المحامين الجدد في هذا المجال. ويمكن تنسيق عمليات التبادل مع الممارسين العاملين في نفس البلد أو بين القانونيين من دول مختلفة، بما في ذلك لبنان والأردن.

الإعلام

- **إعداد إستراتيجيات اتصال لاستخدام وسائل الإعلام بصورة أفضل.** يجب أن تشجع المنظمات غير الحكومية الجهود للتواصل مع الصحافة للحصول على المزيد من التغطية الصحفية لقضايا الوافدين. وقد يتضمن ذلك على سبيل المثال، تعيين طاقم اتصال لتقديم الحالات إلى الصحافة، وتنظيم حملات توعية عامة باستخدام وسائل الإعلام المعروفة، وعقد منتديات للمحررين والصحفيين لتوعيتهم حول هذه القضية.
- **التنسيق مع المنافذ الإعلامية الحالية للوافدين.** يجب على المنظمات غير الحكومية مع وسائل الإعلام المطبوعة والمرئية والإذاعية التي تخدم العمال الوافدين في المنطقة بغية نشر أنشطتها، وخلق المزيد من الوعي حول المساعدة القانونية والخدمات المتوفرة للوافدين، وتقديم معلومات أخرى مهمة. كما يمكن استخدام وسائل الإعلام الجديدة والفيديو بشكل أوسع للتأثير على الرأي العام وتوسيع نطاق التوعية.
- **تقييم إمكانية إيجاد وسائل إعلام جديدة للعمال الوافدين.** توجد حاجة لإجراء أبحاث من أجل إيجاد فهم أفضل للمنافذ الإعلامية الحالية المخصصة للوافدين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديد أي من وسائل الإعلام الجديدة (المطبوعة أو المسموعة أو المرئية) هي الأسهل وصولاً والأكثر شعبية لدى الوافدين. وبناءً على هذا البحث، يمكن إعداد برامج جديدة أو أقسام خاصة باللغات الأم للوافدين للإعلان عن الخدمات، والأخبار حول الدول الأم للوافدين، ومعلومات أخرى مهمة. كما يمكن تشجيع الوافدين أو أعضاء في المجتمعات المستضيفة للعمل كصحفيين لشؤون المواطنين بحيث يقومون بسرد قصص من مصادرها الأصلية وروايات شخصية يمكن نشرها على الانترنت أو عبر المنافذ الإعلامية الجديدة.

المناصرة والاتصال

- **زيادة الجهود بغية تقييم ومراقبة السياسات الرامية إلى حماية حقوق الوافدين.** ويجب أن يتضمن ذلك المزيد من التوثيق وإعداد التقارير حول الإساءة إلى حقوق الإنسان. وتستطيع المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات مباشرة إلى الوافدين المحافظة على نشر إحصائيات سنوية حول الزبائن الذين تقدمهم، والمشاكل التي تواجهها، ونوع الخدمات المقدمة، ونتائج القضايا. ويمكن استخدام مثل هذه المعلومات لإبراز المشكلات المتعلقة بتنفيذ السياسات وحشد الدعم للقيام بإصلاحات. كما تقيد لجان المراقبة، وبطاقات التقارير الحكومية، ومسوحات الرأي العام في تقييم أثر السياسات الحكومية وتقديم مقترحات للتحسين.
- **توسيع قاعدة الدعم لحركة حقوق الوافدين.** يجب شمول قضايا الوافدين ضمن أجندة العدالة الاجتماعية الواسعة. ومن بين الطرق الممكنة لتحقيق ذلك التواصل مع مجموعات جديدة لتشجيعها على المشاركة في أنشطة المناصرة بالنيابة عن العمال الوافدين، حيث يمكن شمول منظمات الحقوق النسائية، ومجموعات حقوق الإنسان، والمجموعات المناهضة للعنصرية

- **توجيه المزيد من الاهتمام بالمشكلات التي تواجه الوافدين في جميع قطاعات التوظيف.** انصب تركيز معظم أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان والأردن حتى الآن على العمال في المنازل نظراً للهشاشة التي يعاني منها العاملون لدى الأسر. وتم إجراء محاولات قليلة نسبياً للتواصل مع العمال الوافدين في القطاعات الأخرى التي تستحق الاهتمام ومنها الإنشاءات، التصنيع، الزراعة، الجنس، الرعاية الصحية، الخدمات (بما في ذلك الفنادق، صالونات الحلاقة، المطاعم).

تمكين العمال الوافدين

- **تشجيع المشاركة الفاعلة للوافدين في أنشطة المناصرة والاتصال وزيادة الوعي.** من المهم جداً دعم إشراك العمال الوافدين في الأنشطة الشعبية والمناصرة. ولا يجب أن تقدم المنظمات غير الحكومية خدمات مباشرة فقط، بل عليها أيضاً أن تحدد وتمكن الوافدين القادرين من مناصرة حقوقهم والمشاركة في أنشطة الإتصال. وتقوم العديد من هذه المنظمات بالفعل بتعيين عمال وافدين كأفراد من كوادرها وكمترجمين فوريين. ولا تزال هنالك حاجة لمزيد من الجهود لشمول الوافدين كأطراف في المجتمع المدني.
- **توسيع الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات واللغة لدى الوافدين من خلال إنشاء مراكز مصادر للوافدين.** يتلهم العديد من الوافدين إلى امتلاك مهارات تكنولوجيا المعلومات واللغة الإنجليزية بغية تحسين فرصهم المعيشية. وتعد مقاهي الإنترنت بالفعل مشهورة لدى الوافدين الذين يتمتعون بمستويات تعليمية عالية. ويمكن لمراكز المصادر الإضافية التي توفر حصص لتكنولوجيا المعلومات واللغة الإنجليزية أن تمنح الوافدين الفرصة للتشارك في المعلومات وتطوير مهارات مفيدة. كما يمكن للمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف استخدام هذه المراكز لنشر المعلومات بين مجتمع الوافدين. وقد تكون هذه المراكز مستقلة أو تابعة إلى تلك المنظمات. ويمكن تعيين محاضرين مأجورين (سواء من السكان المحليين أو الوافدين الذين يتحدثون اللغتين) ومتطوعين (طلبة جامعات ومتطوعين دوليين).
- **دعم الأنشطة الثقافية والاجتماعية للوافدين.** يوفر عدد من المنظمات غير الحكومية بالفعل مساحات ودعمًا لإقامة الاحتفالات والأنشطة الثقافية للوافدين مثل عروض الموهوبين وحفلات العطلات. ويمكن تشجيع المزيد من الفعاليات متعددة الثقافات لتسهيل التبادل الثقافي والشمول الاجتماعي من خلال الجمع بين مختلف مجتمعات الوافدين والسكان المحليين. كما يمكن تنظيم المهرجانات على سبيل المثال في 18 كانون أول (يوم العالمي للوافدين). وتخدم مثل هذه الفعاليات في زيادة الوعي حول قضايا الوافدين، وتشجيع التبادل الثقافي الإيجابي، وتوفير فرصة لمختلف مجموعات الوافدين للاجتماع والعمل معاً لما فيه مصلحتهم.